الاقتصاديات العربية والتشريع

مجلة اسبوعية تبحث

في الشؤون التجارية والمالية والصناعية والزراعية التي تهم الاقطار العربية

تصدرها

شركة المطبوعات العربية المحدودة

يشترك في تحريرها وموآزرتها نخبة من مفكري الاقطار العربية

رؤساء التحرير: فؤاد صالح سابا بكلوريوس بتجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية. (المحرر المسؤول)

عادل جبر، اقتصادي

المدير: توفيق فرح

مكتب الادارة: بناية جمعية التوراة. القدس. فلسطين

صندوق البريد ٢٦٨ — تلفون ٢٩٥

الاشتراك السنوي: ليرة فلسطينية في فلسطين وشرقي الاردن، و ليرة ومئتا مل (٢٤ شلنا) في باقي الاقطار

في فلسطين وشرقي الاردن	في القطر المصري والسودان	في العراق	في سوريا ولبنان
القدس. بناية كونوت. شارع يافا	القاهرة ٥٥ شارع ابراهيم باشا	بغداد. شارع النهر. خان الخضيري	بيروت. السادة اشقر وقربان
ص. ب ٢٦٨ تلفون ٢٩٥	ص. ب ٢٦١ تلفون ٥٢٣٦٢	ص. ب ١١٢ تلفون ٧٩٧	شارع الوسطة ص. ب ٩٢٩

السنة الثانية العدد ٢٩ الاربعاء في ٦ كانون الثاني ١٩٣٦ و ٢٣ شوال ١٣٥٥

ملاحظات وخواطر

ازمة الحذائين:

نشرنا في الاعداد السابقة رسالة لمكاتب انتقد فيها الحذائين الوطنيين لانهم، حسبما يرى، مهملين بل كسالى يقتلون اوقاتهم فيما لا طائل تحته من الاعمال فلا تراهم في حوانيتهم الا نادراً ولا تستطيع ان تعتمد عليهم في صنع حذاء لك او لزوجك او ابنك. وقد وعدنا بالتعليق على تلك الرسالة لاننا نعتقد ان الذنب لا يقع على صانع الاحذية وحده بل على المستهلك الوطني الذي انصرف الى ابتياع حاجته من المصنوعات الاجنبية مهما غلا ثمنها، وعلى الحكومة التي ضحت بهؤلاء المحترفين ومن يعولون، مساعدة لبعض الصناعات الناشئة التي ادخلها بعض المهاجرين الجدد.

فاما المستهلك الوطني فقد انصرف عن شراء احذية من من مواطنه اعترافاً منه بأن البضاعة الاجنبية اجمل وامتن مما اعتاد ان يوصي بصنعه لدى ابن البلد. وهذا وهم قام بنفوس الاكثرية الساحقة من الناس بسبب الاعلانات الخلابة، في اغلب الاحيان، التي اعتاد تاجر المصنوعات الاوربية ان يستعين بها ترويجاً لبضاعته، وبسبب الميل للتفرنج والاندفاع وراء ما يسمونه (بالمودة) في احيان اخرى.

والواقع ان الجهل للمصلحة الوطنية العامة، اعمى البصائر فأنسى الناس بقوة عزيزة المحاكاة لكل ما هو غريب ولو كان ضاراً، واخضعهم لسلطان الاغرآء والتمويه فنسوا تلك الطبقة العاملة من قديم الازمان، مع من تعول من الوف النفوس! بل تناسوا انهم بذلك يقضون على المدابغ، وتجارة الجلود وما يتبعها من المواد المستعملة في صنع الاحذية المحلية.

هل يعلم المستنفدون انه كان في فلسطين نحو ٤٠٠٠

حانوت يعمل في كل منها اربعة عمال او اكثر عدا صاحب الحانوت ؟ وهل يدرون ان عدد الذين كانوا يعتاشون من هذه الحرفة لا يقل عن ٢٠،٠٠٠ نفس عدا تجار الجلود وعمال المدابغ وملاك الحوانيت؟ لاجرم انهم لو عرفوا ذلك لادركوا انهم بهجرهم المصنوعات الوطنية يقترفون جريمة كبيرة اذ يحرمون جمهوراً عظيما من ابناء الوطن، من مورد رزق ليس لهم غيره ! ولقد كان هؤلاء الحذاءون يصنعون سنوياً مالا يقل عن ٥٠٠،٠٠٠ زوج من الاحذية فاذا قدرنا متوسط ثمن الزوج نصف جنيه كانت خسارة البلاد من جراء اعراضنا عن هذه المصنوعات تقدر بربع مليون جنيه على الاقل تؤديها مكسباً سائغاً الى المصانع الاجنبية !

واما الحكومة فانها تتبع سياسة مضرة اذ تسعى جهدها في مساعدة ما يسميه الصهيونيون (صناعة) فلا تدخر وسعاً في منحها الامتيازات لتسهل لها سبل العيش ولو اضطرت للقضاء على صغار محترفي هذه الصنعة من الوطنيين . فهي مثلا اذا احتاجت لشراء كمية من الاحذية لرجال البوليس ، او لخدام الدوائر الرسمية منحت (مقاولاتها) لارباب المصانع المزعومة! هذا فضلا عن اعفائهم من بعض التكاليف والرسوم !

فالسيد (ابو ابراهيم) صاحب الرسالة المشار اليها في مفتتح هذه الكلمة يرى معنا ان من الانصاف عدم اتهام صناع الاحذية وحدهم بالتهاون والاهمال . ورجاؤنا الى القراء الكرام ان يعيروا هذه القضية ما تستحق من الاهتمام وان يساعدوا الحذائين الوطنيين ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

الحرف الاخرى :

وما دمنا بصدد الازمة فلا يسعنا الا ان نذكر هنا ما اصاب الحرف والمهن الاخرى من كساد يكاد يودي بحياة عشرات الالوف من النجارين والحدادين والخياطين ومن لف لفهم . والسبب الذي اوقع هؤلاء في الازمة يرجع في الدرجة الاولى الى مثل ما اوردنا في الكلمة السابقة . ونحب ان نضيف الى ذلك ما قرأناه في نشرة عن مؤتمر العمل والعمال التابع لعصبة الامم في انعقاده الاخير اذ قام كثير من اعضاء ذلك المؤتمر ينبهون الى الخطر الناجم عن منافسة المعامل الكبيرة للصناعات الصغيرة والاضرار التي تنتج عن القضاء عليها . فقد رأى بعضهم ان المصانع الكبرى تجعل العمل آلياً فتقتل الفن وروح الابتكار ، فينحط العامل الى مرتبة الحيوان او الالة التي لا تعقل .

هذا فضلا عن النتائج الاقتصادية السيئه الاخرى ومنها تكثير عدد العاطلين ، واضعاف قوة الشراء وتحديد الاستنفاد وما الى ذلك مما يزيد في استفحال الازمة الاقتصادية العامة .

ومع اننا في فلسطين لا نشعر بوطأة منافسة المصانع الكبرى، لانها غير موجودة عندنا بالفعل، فاننا نخشى اذا ما تهاونا في الامر ان نفقد طبقة صالحة من رجال الامة العاملين على نشر الصيت الحسن لها ولمصنوعاتها الجميلة المنقطعة النظير مثل صناع خشب الزيتون ، والصدف ، والزجاج ، والفخار ونساج العباءة ، والكوفيات ، والعقل ، فضلا عن شغل الابرة والتطريز وما شا كل ذلك . فقد طالما رأينا الغرباء من السياح وغيرهم يتهافتون على اقتناء تلك التحف والطرف ، وسمعناهم يطرون نفاستها ودقة صنعها .

من ادلة اخفاق الصهيونيين :

قد تنتهي اللجنة الملكية من اعمالها ، وتختم محاضر تحقيقها

وتسافر الى بلادها، ولا تنتهي الصهيونية من اتهاماتها ومطاليبها الوقحة بل قد تضع اللجنة تقريرها وتنشره على الملأ، ولا يزال في نفس زعماء اليهود شيء يودون الادلاء به ليظهروا للحكومة والعالم اجمع انهم مهضومو الحقوق في هذه البلاد الناكرة الجميل. فلا عجب اذن، اذا ما رأينا رئيسهم الدكتور وايزمن يمثل بين يدي اللجنة سراً وعلناً مثنى وثلاث، ورأينا سكرتير الوكالة اليهودية يطلب الاستماع اليه سبع مرات، فوق المرات التي استمعت اللجنة الملكية فيها الى عشرات الزعماء الاخرين! واذا علمنا ان العرب قاطعوا اللجنة، وان عدد الانكليز، من موظفين وغيرهم، الذين مثلوا امامها لم يكن كبيراً، فهمنا شدة ارتباك القوم وتخوفهم من العاقبة التي ينتظرون حدوثها، والفضيحة التي ستحل بالسياسة الصهيونية بعد ان يكشف عنها الغطاء.

والذي نعلمه نحن معاشر العرب ان اللجنة الملكية لم تأت الى هذه البلاد لانصاف العرب لاننا نربأ بأنفسنا ان نقف موقف المشتكي او المتظلم او المتملق المنافق. ولكنها انما اوفدت للبحث في اصلاح سياسة خرقاء تمشت عليها الحكومة البريطانية منذ زمن طويل فسببت لها متاعب جمة حتى اصبحت سمعتها ومصالحها تتخبط في ديجور محفوف بالمكاره والاخطار. فان احسنت اللجنة في حكمها ونجحت في اقناع الدولة المندبة بلزوم تغيير خطتها، احسنت لنفسها ولحكومتها ولعصبة الامم معاً. وان اساءت، اساءت لكل اولئك معاً، وهذا ما دعا العرب جميعاً الى الوقوف وقفة المنتظر المتفرج.

واذا كنا نعرض لبعض ثرثرة الصهيونيين امام اللجنة الملكية، على صفحات (الاقتصاديات العربية) احياناً، فماذلك الا لتفكهة القراء ودعوتهم الى الاعتبار. وقد لفت نظرنا اخيراً سؤال طرحه السر لوري همووند على مستر برلن احد اعضاء المجلس الملي اليهودي بشأن ما اخذ به هذا العضو على الحكومة من انها تنفق على المعارف ٥٪ فقط من مجموع ميزانيتها والى القراء السؤال والجواب عليه:

السر همووند: ايهما تفضل المعارف ام الامن العام؟

مستر برلن: الامن العام بدون شك.

السر همووند: اتعلم ان الحكومة تكبدت من النفقات على اضطرابات سنة (١٩٢٩) نحو ١،٧٠٠،٠٠٠ جنيه وعلى اضطرابات سنة (١٩٣٦) نحو ٢،٢٥٠،٠٠٠ جنيه؟

مستر برلن: لا انكر هذه الزيادة في النفقات على الامن العام ولكن في خزينة الحكومة وفراً كبيراً..

اللورد بيل: ان هذا الوفر مخصص لاعمال عمرانية قررتها الحكومة من قبل!...

والذي نلاحظه على هذه المحاورة ان عضو المجلس الملي لم يكن يفكر عندما بسط شكاته للجنة الملكية الا في المبلغ الذي يمكن ان يزاد على الاعانة التي تمنحها الحكومة لمدارس اليهود اذا زادت في ميزانية المعارف وبذلك تحل مشكلة رواتب معلمي تلك المدارس التي لا تدفع لهم الا بعد شهور طويلة، واضراب او تهديد بالاضراب كما يحصل اعتيادياً في كل سنة!

اما تضخم ميزانية الامن العام وابتلاعها نحو ربع ميزانية فلسطين العامة اذ تبلغ في سنة ١٩٣٦:

للبوليس والسجون	٥٦٣،٠٣٦
لقوة الحدود	١٨٠،٢٢٠
المجموع	٧٤٣،٢٥٦

المجموع المنقول	٢٤٣،٢٥٦
للدفاع	١٥٧،٥٠٠
نفقات فوق العادة	٢٢،٣٩٣
المجموع	٩٢٣،١٥٠

نقول ان هذه الميزانية الضخمة وعدم كفايتها لاقرار الامن العام بحيث تضطر الحكومة الى مضاعفتها كلما نشبت فتنة في البلاد ، أمر جدير بالتدبر والاعتبار !

دليل آخر :

لاشك ان المجال يضيق بنا لواردنا تتبع ما يهذي به اركان الصهيونية واساطينها امام اللجنة الملكية مما يثبت للملأ اجمع كيف تقوم المشاريع الصهيونية على اساس هار، بل كيف تعتمد هذه المشاريع على ما يبذله المكلف العربي من جهد ومال .

فقد قام المستر شرتوك للمرة الرابعة او الخامسة ، يتظلم للجنة الملكية من ان الحكومة لا تعطي اليهود حقهم في مشاريع الاشغال العامة و (مقاولاتها) !

ونظرة واحدة تلقى على كشوف دائرة الاشغال، تكفي للدلالة على مايصيبون من هذا المورد المتدفق! بل ان جوله تقوم بها اللجنة في الطرق المعبدة التي تربط المستعمرات اليهودية بعضها ببعض ، وبالمدن والمراكز المهمة ، مع مقابلتها بالطرق المهملة الممتدة بين المدن والقرى العربية ، تبين لها كيف ان اليهود يتمتعون بحصة الاسد في مثل هذه المشاريع !

لكن هذه الاموال التي تتسرب الى جيوب اليهود وتعين عمالهم على المعيشة غير كافية بنظرهم . ولسنا ندري بأي وجه يقابلون اللجنة الملكية ، واي براهين يقدمون لها على اهتضام حقوقهم ؟ أيقولون ان الاشغال العامة يجب ان تكون وقفاً عليهم دون غيرهم كما قالوا بكل جرأة ووقاحة ان هجرة العرب الى فلسطين العربية يجب ان لا يسمح بها ،لان هذا الحق غير مذكور في صك الانتداب ، وان هذا الاخير انما خصهم وحدهم بحرية الهجرة الى فلسطين واستيطانها ؟

ومن يدري فلعل شرتوك او وايزمن او هكستر او غيرهم يقوم غداً فيعلن امام اللجنة ذاتها ان العرب لا يحق لهم ان يستنشقوا الهواء او يسيغوا الماء او يتمتعوا بحرارة الشمس لان مثل هذه الحقوق لم ينص عليها صك الانتداب ..!

وهناك امر قد يخفى على الكثيرين من القرآء نود ان نشير اليه بكلمات وجيزة لنطلعهم على سر هذا التهافت الشديد حول (مقاولات) دائرة الاشغال العامه ، وهو ان البطالة قد استفحل خطرها على الالوف المؤلفة من عمالهم المجلوبين من اقاصي الارض فاحبوا ان يضمنوا لهم من الاعمال ما يكفيهم ويكفي غيرهم ممن ينتظرون السماح لهم بدخول فلسطين . ولهذا الغرض تألفت شركة (بيترور) التي اسستها جمعية الهستدروت وامدتها الوكالة اليهودية برأس مال لا يقل عن (٥٠،٠٠٠) جنيه ، وذلك لمضاربة المقاولين العرب والحيلولة دون اعطائهم اية (مقاولة) يستفيدون منها ويفيدون معهم منكوبي العمال من العرب ...

ومع ذ ك فان هذه الشركة لم تستطع مزاحمة العرب على الرغم من تخفيض قيمة المقاولات التي تعرض . فهم يريدون ان تخلو لهم الميدان فيتمتعوا بالارباح الطائلة و ينفقوا منها على عملهم عن سعة !

لهذا نراهم لا يتركون وسيلة للتاثير على الحكومة الا اتخذوها ولو كلفهم ذلك بذل المساعي في لندن او في عصبة الامم !

التـــأثل

مزاياه وشأنه في النهضات الاقتصادية

للاستاذ الفاضل شكري بك شعشاعة مدير الخزينة في شرقي الاردن

— ٢ —



شرعتنا السائدة ان لا نأبه للصلة التي ينبغي ان تقوم بين نفقاتنا وبين دخولنا ومكاسبنا ، وان نتبارى في البذل حيث ينبغي القصد والتبصر والبساطة ، وان نعمد الى الاستلاف او الاقتراض او التعامل بالنسيئة حين تقصر مواردنا ، وان لا نحفل بالمغزى الاقتصادي الذي انطوى عليه المثل القائل (بق نعليك وابذل قدميك).

ان هذه الشرعة هي ، فيما ارى ، مبعث مصائرنا الشاهدة . واعني بهذه المصائر ضعف الوعي الاقتصادي ، والانصراف عن الادخار والتأثل ، وقلة الجدارة الشخصية للاضطلاع بالاعمال الاقتصادية القومية التي تتطلب جهوداً مشتركة ومساهمة غالبة ، وندرة الاستقلال المالي الفردي ، ثم تخلفنا في الميادين الاقتصادية والعمرانية ، فلقد صار هذا التخلف موضع العظة والعبرة اكثر من ذي قبل حين ظهر في الايام الاخيرة ان البلد خلو من محال تجارية عربية فيها كفاية الجمهور العربي وغناؤه .

لست استعجل الزمن ولا اقصد الى اللوم والتقريع ، فهذان الامران ليسا من شأن المباحث الاقتصادية ، وانما اريد تشخيص العلة وردها الى اصولها ومراجعها ، ولعلي لا اكون قد عدوت الامر الواقع حين ازعم اننا محكومون ، الى حد كبير ، بهذا الذي درجنا عليه وصرنا اليه ، لعوامل وراثية ، ثم للبيئة ولحكم الاستمرار الزمني واخيرا لخلو آفاقنا قبل من الموقظات والحوافز .

ان مجالي الآن هو ان اعرض لمزايا التأثل وخصائصه ، ولعل اكبر هذه المزايا هو مقدرة التأثل على خلق الاستقلال المالي الفردي ، ولست اعني بهذا الاستقلال بلوغ درجة الغناء والثراء ، وانما اعني به قدرة الفرد على التأثل واستغناءه بالمال الذي وفر وجنب ، عن الاستدانة او التعامل بالنسيئة ثم استطاعته ان يستثمر ذلك المال المدخر في شراء اسهم الشركات الوطنية .

بمثل هذه القدرة ، ان تيسرت وتهيأت للسواد من جمهورنا العربي ، نستطيع ان ننهض نهوضا اقتصاديا وطيد الدعامة راسخ الركن ، اذ تكون حوافز الاستثمار آنئذ قوية لدى السواد المتأثل فيقبل على المساهمة في تكوين رؤوس الاموال للشركات الوطنية وهو مسوق بعوامل ثلاثة هي : المنفعة الذاتية ، والقيام بالواجب الوطني ، ثم سعة مجال الشركات والمؤسسات القومية للاستثمار .

وينبغي ان لا تفوتنا ، عند التفكير في النهوض الاقتصادي ، ملاحظة اتساع الطاقة ومبلغ الثمرات ، حين يتأهل السواد من معظم طبقات الجمهور العربي للمساهمة والمحاصة في تكوين رؤوس الاموال للاعمال الوطنية . واننا لنحاول عبثا ، ان جعلنا همنا استثارة عزائم الاغنياء وحدهم للاضطلاع بواجب انشاء الشركات التجارية والصناعية .

يظن بعض الكتاب انه ينبغي أن تنهض طبقة الاغنياء بهذا الواجب ، وعندي ان هذا الظن مبني على نظرات خاطئة تعلقت بالمظاهر الخارجية وان الذاهبين اليه تنقصهم الاحاطة ومراعاة الجانب النفسي .

على الاغنياء ان يساهموا في النهضة الاقتصادية . ما في ذلك ظل لشك قط ، ويجب ان لا تقف هذه المساهمة عند القسط الضئيل . ولعل الصواب ان يطالبوا بالتشجيع والمبادرة الى المساهمة وليس بتحمل

العبء وحدهم دون الطبقات الاخرى فان ذلك لمما يساعد على تعطيل القوى الاقتصادية الكامنة لدى الجمهور في حين نحن فيه احوج ما نكون اليها ، واننا لنرتكب خطأ فادحا ان توقعنا نهضة اقتصادية حقيقية من دون اشراك السواد الاعظم من جمهورنا العربي .

فعلينا اذن ان نوجه الشعور العام نحو التأثل وان نيسر التأثل ونسهله بانشاء صناديق للادخار ، وحين يتحقق هذا المطمح يشيع الاستغلال المالي الفردي وتتداول اموال المتأثلين وتتحرك في الميادين الاقتصادية العربية فتكون للامة نعم العون .

قال احد علماء الاقتصاد الاميركيين (Harvey A.Blodgett) في كتابه .

(Making the most of your income) ما ترجمته .

« ازداد الاقبال على التأثل واتسعت رقعته عند الشعب فارتفع الى ثمانية وعشرين بليوناً (من الريالات الامريكية) سنة ١٩٣٠ ، بعد ان كان ثمانية بلايين وثلاثة ارباع البليون سنة ١٩١٤ . وفي اعوام الكساد لم يتضاءل التأثل الا بمقدار قليل عجيب. وكذلك المستثمرون من الجمهور فقد كانوا قبل الحرب العظمى يعدون بمئات قليلة من الالوف ، اما اليوم فان احصاءهم بالملايين . ومعظم هؤلاء ليسوا من طبقة الاغنياء وانما هم اشخاص من تلك الطبقة التي تدعى الطبقة المتوسطة »

وقال في مكان اخر من كتابه : « لا يزال البرهان قائما على ان جمهور الطبقة المتوسطة العظيمة هو الذى يغذي الصناعات الاهلية وينهض بادارتها المالية بقدر مايقوم بسد حاجات الحكومة »

نستطيع ان نستخلص من اقوال هذا المؤلف انه كان للمتأثلين من الطبقات الوسطى في البلاد الراقية اكبر الاثر في خلق النهضات الاقتصادية ، وان الخير كل الخير في ايقاظ الشعور بضرورة التأثل لدى طبقات الشعب جميعها ، وان اموال المتأثلين من شأنها ان تتعدى الملايين الى البلايين .

نحن في اشد الحاجة الى معامل ومصانع ومصاهر وطنية والى مشافي ومدارس ومؤسسات اخرى تخدم عقولنا واجسامنا واهدافنا ومثلنا وانه لمن العجز ان نعتمد على غير العقول العربية والسواعد العربية والاموال العربية فلقد أدبتنا الايام فأحسنت .

وبعد فما هي مزايا التأثل ؟ ان التأثل يصون الكرامة اذ ينجي من ذل الاستلاف والاقتراض ، — ويغني عن التعامل بالنسيئة ، وتتقى به الشدائد في ازمنة الكساد والبوار ، ويضمن ليان العيش في خريف الحياة ، ويخلق القدرة لدى الجم الغفير من افراد الامة على تغذية الشركات والمؤسسات الوطنية وامدادها برؤوس الاموال ، ويعين على القيام بالواجبات الوطنية والانسانية ، ويعلي من شأن الامة ، واخيرا يجعل منك الرجل حق الرجل .

كلما لمحت بناء حسن الهندسة جذاب المنظر والشكل تذكر حسابات التأثل في المصارف وصناديق الادخار فانها على الارجح هي التي مهدت للخطوة الاولى نحو انشائه واحتيازه .

وحين تشاهد النجاح بارزا في عمل من الاعمال، رده الى روح الادخار والتوفير المتأصلة في قرارة نفس الناهضين به ، والى الطموح فانه الداعي اليه ، ثم الى الخطة المثلى التي اتبعت للقيام به ؛ واذكر اخيراً انه لابد من ان يكون لاؤلئك الناهضين اهداف جعلوها نصب اعينهم فتحقق لهم بذلك كله ما رأيت من النجاح .

ان الالوف من ملايين الرجال والنساء في الممالك الاخرى نهضوا بالاعمال النافعة ، ووضعوا لانفسهم اسس الثراء والغناء بنقود ادخروها واموال تأثلوها ، وانك لتجد مصداق هذا القول في اسهم شركات السكك الحديدية والضوء الكهربائي والتليفون والصناعات كبيرة كانت ام صغيرة ، فأنها في حيازة اناس من طبقات الجمهور ، ولعل معظم تلك الاسهم للطبقات الوسطي .

وينطبق ما نزعم على صناديق الادخار وشركات التأمين فهي ما برحت تستثمر اموال اصحاب الودائع بشراء اسهم الشركات الصناعية والتجارية .

كم من الاطباء والمحامين والمعلمين والمهندسين وارباب المهن

اجهزة تصريف البضائع في سوريا

لحضرة الاستاذ باسم فارس

التسوق

ان لطريقة التسوق في التجارة الداخلية اهمية تختلف باختلاف التخصص في العمل وحجم المعامل ومواقعها وتوزيع السكان . فالزراعة وهي عماد اقتصاديات سوريا هي في الدرجة الاولى ، واسطة لانتاج كل ما تحتاج اليه عائلة الزارع وليست بالاحرى صناعة لانتاج الغلال للبيع . والفلاح في اكثر الحالات مكتفي يبيع قليلا ويشتري قليلا · والمعامل المحلية صغيرة في الغالب تبتاع المواد الاولية من النواحي القريبة وتنتج ما يكفي حاجة اسواق صغيرة . والاماكن المزدحمة بالسكان قليلة جدا فكل هذه الحالات لا تجعل تسوق البضائع ذا اهمية في سوريا كما هو في البلدان الاخرى الاكثر تقدما . ويكفي ان نذكر هنا كيفية تسوق بعض الغلال كمثال للطرق التي يتم فيها تسوق الغلال في سوريا .

يتم تسوق الجلود الخام بطرق مختلفة اعمها ان يعقد تجار الجلد اتفاقات مع اصحاب المسالخ تقضي بان يبيعهم هؤلاء كل ماينتج لديهم من الجلود ثم يبيع التجار الجلود من المدبغة او يرسلونها اليها لتدبغ على حسابهم . والمدابغ الصغيرة تتفق غالبا مع المسالخ على ان تشتري الجلود منها راسا . وهذا يسهل عملية التسوق اذ ان المدابغ تقوم عادة قرب المراكز التي تنتج فيها الجلود . واما في القرى والاماكن التي ليس فيها مسالخ منظمة فاصحاب المدابغ اوتجار الجملة يرسلون عملاء محليين لتسوق الجلود وارسالها الى المدبغة .

وتسوق الحبوب يسير غالبا حسب خطة معينة تتوقف كثيراً على الطريقة التي بها يمول توزيع تلك الحبوب . فكبار منتجي الحبوب ولا سيما في داخلية البلاد هم عادة مدينون للتجار في المدن ومقيدون بان يدفعوا اليهم ديونهم غلالا او ان يرسلوا الغلال لتباع بواسطتهم فتكون النتيجة ان يرسل اصحاب الاملاك المدينون غلالهم الى المدينة حيث يقيم هؤلاء التجار . وكذلك صغار الفلاحين المزارعين هم في الغالب مدينون لتجار القرية ويدفعون الديون غلالا بعد الحصاد وتجار القرية يرسلون الغلال بدورهم الى التجار الذين يمولون عادة تجار القرية .

واما في الحالات القليلة التي لا يكون فيها المزارعون او تجار القرية مقيدين ببيع غلالهم من تاجر معين فانهم يرسلونها الى الاسواق ليبيعوها من اي تاجر كان من تجار المدينة او يبيعوها بواسطته . وفي بعض الاحيان يكلف تجار المدن عملاء من قبلهم في اماكن الانتاج ليشتروا الغلال ويرسلوها اليهم · والقسم الاكبر من غلة الحبوب يشتريها التجار المدينون في اسواق المدن .

ب. التصنيف والانتاج على نماذج معينة

العادة الشائعة هي ان يفحص الشاري بنفسه كل قطعة من البضاعة قبل شرائها فيتحمل مسؤولية الحكم عليها من حيث الجودة او عدمها ·ولا غرو اذا حقق المشتري في فحص كل قطعة على

والحرف الاخرى تدربوا وتم لهم النجح بمعونة النقود المدخرة ، وكم من الايامى واليتامى والعمال العاطلين كتبت لهم النجاة من العوز بمثل تلك النقود ؛ اني لعلى يقين حين ازعم ان معظمنا قد مرت به امثلة كثيرة من هذا النوع ولكنها لم تترك في نفسه اثراً يهيب به الى التفكير في احتذائها .

هذه المامة عجلى بمزايا التأثل واني اتوقع التيسير والهداية في اكمال هذا البحث في فرصة اخرى فانه ما زالت تنقصه الدلالة على الطرق العملية ولعلي اوفق ان شاء الله .

حدة قبل شرائها وهذه حالة يدعو اليها عدم تصنيف البضاعة وعدم انتاجها على نماذج وهذا يضر برواج المنتجات الاهلية في الاسواق الداخلية والخارجية . وضرره في الاسواق الداخلية انه يوسع نطاق البيع على اساس العمولة وهذا مالا يريده لا اذكياء المنتجين ولا التجار . وضرره في الاسواق الخارجية انه يعوق تصريف المنتجات الاهلية فيها .

وفي الحالات القليلة جداتتم عمليتا التصنيف والانتاج على نماذج معينة على صورة بسيطة · ولا يمكن للشاري ان يطلب بضاعة حسب نماذج معينة واحدة الشكل اذ ان البضاعة يندر ان تنطبق تماما في شكلها وقياسها على (العينية) التي تكون قد عرضت سابقا .

ولاظهار هذه النقائص في الانتاج بجلاء نذكر هنا بعض المنتجات الرئيسية وماجري فيها من هذا القبيل .

١ الصابون · ليس بين المصابن كلها اذا استثنينا مصبنة واحدة انشئت حديثا ، مصبنة تعتني بانتاج الصابون على نماذج معينة بل تنتج نوعا واحد فقط وهذا النوع يختلف من مرة الى اخرى لان المواد الكيماوية التي تدخل في صنع الصابون لا تكال بضبط وذمة. وتصنع اقراص الصابون مكعبة وتعرض في الاسواق غير ملفوفة وغالبا بدون علامة تجارية فارقة . وفي اكثر الاحيان يكتفون بان يطبعوا عليها شكلا هندسيا يشبه النجمة او ان يضعوا عليها اسم القرية او المدينة التي صنعت فيها .

الزيتون وزيت الزيتون: ان الزيتون المخصص للعصر لاستخراج الزيت منه قلما يعتنى بتصنيفه بل يجمع من كل الاصناف واما الزيتون الذي يعد للاكل فيصنف على نوعين رئيسيين حسب درجة نضجه · فالنوع الاخضر هو الزيتون قبل نضجه والاسود هو الناضج منه . وليس هناك درجات يقسم بحسبها كل من هذين النوعين انما ينظر فيهما بالاكثر الى المكان او القرية التي قطف منها الزيتون . وهذا ليس كافيا لانه قد ينبت في قرية واحدة رديء الزيتون وجيده .

زيت الزيتون : ليس هناك قانون اوقياس لتمييز رديء الزيت من جيده . بل يعمد التاجر او المستهلك نفسه الى فحصه من لونه وطعمه ورائحته ومصدره . ومؤخرا شاع تصنيف الزيت حسب كميات الحوامض التي فيه ولا سيما الزيت الذي يبيعه الاجانب لان هؤلاء لا يشترونه ما لم يكن مصنفا حسب درجات معينة .

ومما يستلفت النظر ان سوريا تصدر اعتياديا كميات وافرة من زيت الزيتون الى ايطاليا وهي تعتبر من البلدان التي تنتج الزيت وتصدر منه كمية كبيرة فعند ما يصل زيت الزيتون المستورد من سوريا الى ايطاليا يصفونه حسب كيمياء الحوامض التي فيه. ثم يصدرونه الى كل انحاء العالم .

الاثمار الحمضية : شعرت السلطات اللبنانية بضرورة تصنيف المنتجات الاهلية فاخذت تسعى لتصنيف الاثمار الحمضية التي تعد للتصدير فوضعت في اوائل ايلول من سنة ١٩٣٣ مرسوما يقضي بتصنيف الغلال الزراعية تصنيفا رسميا . وقد جاء في المرسوم ذكر الشروط التي يجب ان تتوافر في الاثمار من حيث الجودة واتقان «التوضيب» وذكر الدرجات التي يجب ان تصنف بموجبها الاثمار الحمضية فكان لذلك المرسوم تاثيره الحسن، الظاهر في ازدياد الكميات المصدرة من الاثمار الحمضية في سنتى ١٩٣٣ — ١٩٣٤ .

واما الاثمار الحمضية التي تعرض للبيع في الاسواق المحلية فلا تصنف. ففي اكثر الاحيان يضع المنتجون الاثمار الجيدة على سطح الوعاء الذي تباع فيه الاثمار (توجيهة) والرديئة في الاسفل وذلك لكي يخدعوا الشاري . وبعد ان يبتاع بائع المفرق الاثمار على هذه الطريقة يصنفها ويبيع كل صنف بسعر خاص .

القمح والطحين : يقسم القمح الى اصناف حسب المنطقة التي ينتج فيها وهذا التقسيم يتخذ دليلا على كميات النشا التي فيه . غير ان هذه الطريقة في تصنيفه لا تاتي بالغاية المطلوبة اذ لا تعتبر فيها انواع القمح المختلفة التي تنتج في منطقة واحدة ولا درجات نظافته فعلى الشاري اذن ان يفحص القمح بنفسه .

ولكن تصنيف الطحين متقدم اكثر من تصنيف القمح. فالمطاحن كلها تتقيد ، بعضها كثيرا وبعضها قليلا ، بتصنيف الطحين حسب نعومته وكمية النشا التي فيه فتتم صفقات البيع حسب هذا التصنيف عادة ولا يضطر الشاري الى فحص الطحين بنفسه .

ج — الخزن :

ان عدم توفر وسائل الخزن يعود بالضرر على المستهلكين والمنتجين ونمو الاسواق ولا يزال المستهلكون لا سيما في القرى والمدن الصغيرة ، مضطرين الى تحمل اعباء خزن المنتجات مع ما في ذلك من النفقات والمخاطرة بغية اتقاء ارتفاع اسعارها بعد حلول زمن قطافها . فعليهم ان يقدروا مقدما ما يحتاجون اليه ويحتفظوا به . ولفقدان وسائل الخزن يستحيل على المنتجين ان يحفظوا الغلال ولو الى حين لكي يعرضوها في الاسواق تدريجا بل يرون انفسهم مضطرين الى دفع كل منتجاتهم التي برسم البيع الى السوق في وقت قصير فتتقلب الاسعار في فصل الغلال بين الهبوط والصعود حتى تبلغ في بعض الاحيان اسعار الاثمار والخضر مستوى منخفضا جدا لا تسد حتى نفقات النقل . وايضاحا لما تحدثه هذه الحالة في السوق نذكر ما يجري لبعض المنتجات التي يمكن ان نتخذها مثالا لغيرها .

١ — **الحبوب** : لا يخزن الفلاحون غلالهم من الحبوب عادة وذلك لاسباب عديدة منها ان الفلاح غالبا مدين للتاجر فيضطر الى بيع غلاله حالا بعد الحصاد لكي يفي الدين عند استحقاقه . وليس هناك مؤسسات مالية تمول الفلاح فيتمكن من خزن غلاله ويبيعها باسعار عالية نسبيا بل عليه بدافع حاجته الى المال ان يبيعها حالا بعد حصادها ولو كانت الاسعار منخفضة . ان عدم وجود مستودعات لخزن الغلال لمدة طويلة دون ان يتطرق اليها الفساد ، تدفع الفلاح الى بيعها حالا خوفا من ان يخسرها كلها .

٢ — **الاثمار والخضر وغيرها** : ليس لدى الفلاح ولا التاجر في المدينة وسائل خزن الاثمار والخضر وغيرها من المنتجات القابلة التلف . فالتبريد ، اذا استثنينا محلا واحدا ، غير معروف تقريبا . ووسائل النقل ليست متوفرة في بعض الحالات ولهذا كثيرا ما نجد قسما كبيرا من غلة الاثمار او الخضر تفسد في المزرعة التي تنبت فيها وفي زمن نضج البرتقال مثلا او العنب او المشمش او البندورة او غيرها نراها تملاء الاسواق وتباع باسعار بخسة جدا ثم تقل فتباع باسعار عالية . ولم نجرب بعد المخازن المبردة لحفظ غلة ما من الغلال مدة شهرين او ثلاثة بعد قطفها لتقدم الى السوق بكميات متساوية او متقاربة .

د — التوضيب :

ان التوضيب غير المتقن حلقة ضعيفة في سلسلة تصريف البضائع السورية . فاذا استثنينا بعض الصناعات الحديثة كصناعة المربيات وحفظ الاثمار وصنع البسكوت والتبغ وما شاكل ذلك فاننا لا نجد اثرا « للتوضيب » تقريبا فالاثمار مثلا توضع في الصناديق الخشبية التي تستعمل لصفائح البترول فيغطى قعر الصندوق باوراق الشجر ثم توضع الاثمار فوقها طبقات وبين كل طبقة واخرى كمية من الاوراق ثم يهز الصندوق لكي لا يبقي فيه فراغ . وعندما يمتليء يسمر على سطحه الواح خشبية ثم يصبح معدا للشحن . وقد سببت هذه الطريقة في «التوضيب» عدة تشكيات لان الاثمار في صناديق كهذه لا تسافر سالمة مسافة طويلة . وقد اخذ بعض التجار الجريئين يستعملون السلال الواسعة المصنوعة من عراجين النخل ويفصلون بين طبقات الاثمار في السلة بورق رقيق . فالاثمار « الموضبة » بهذه الطريقة تباع باسعار اعلى من غيرها . وهذه الزيادة في الاسعار اكثر من النفقات التي تقتضيها هذه الطريقة .

هـ — التمويل :

ان تمويل المنتجات الزراعية يقوم معظمه غالبا على تجار الغلال ايضا . فهؤلاء هم المصدر الوحيد تقريبا الذي يمكن للفلاحين الجهلاء المساكين ان يستدينوا منه . يغتنمون الحالة المحزنة التي يقع فيها هؤلاء الفلاحون فيقرضونهم الاموال بالربا الفاحش . واما طرق

تمويل البضائع المصنوعة او المحضرة بعض التحضير فتختلف باختلاف المكان . ففي المدن الداخلية على التاجر ان يعتمد بالاكثر على رأس ماله الخاص بخلاف المراكز التجارية الاخرى في الساحل حيث تتوافر وسائل المعاملة مع المصارف .

و — الحسابات والدفاتر :

ان نظام الحسابات الذي يتبعه التجار السوريون يتوقف على نوع التجارة وكبر الشركة التجارية واهميتها . والطريقة الاكثر شيوعا في مسك الدفاتر على العموم ، استخدام القيد المفرد مع ان البيانات المالية قلما تنظم في نهاية المدة المالية . وحتى المحلات التي تستخدم طريقة القيد المزدوج في الدفاتر قلما تتعدى تنظيم ميزانية مراجعة . وكثير من المحلات يكتفي بدفتر للمبيع النقدي واخر للحساباب التي برسم القبض . ولكن بعض البيوت التجارية الكبرى تستخدم طريقة القيد المزدوج في ضبط دفاترها وتصدر بيانات نصف سنوية او سنوية . فعدم استخدام الطريق الصحيحة في ضبط الحسابات في البيوت التجارية والوكالات السورية عائق هام في سبيل تحديد كلفة البضائع واسعار البيع واجتناب ما يذهب هدرا من النفقات .

ز — طرق البيع :

البيع في سوريا مسالة مساومة على السعر . فكثيرا ما يتأثر السعر النهائي بمهارة الشاري او البائع في المساومة وثباتهما وجلدهما فيها . فطلب سعر معين محدد امر لا يؤبه له غالبا في سوريا . ومع ان اكثر محلات بيع المفرق تعلن بحروف ظاهرة ان الاسعار فيها ثابتة محدودة فانها قلما تتقيد بمنطوق اعلاناتها هذه .

ولا تلعب الاعلانات دورا مهما في تصريف البضائع في سوريا وما نراه الان من الجهود في ترويج البضائع بواسطة الاعلانات ان هو الا حركة حديثة . ويعزى عدم الاهتمام بالاعلانات الى اسباب مختلفة منها العادة المتبعة في الشرق منذ قرون عديدة وهي تشويق الزبائن الى الشراء بطرق شخصية . والسبب الاخر قلة الاعتماد على الاعلانات لضيق انتشار الصحف اليومية والسجلات .

والصحف اليومية في الوقت الحاضر افضل واسطة للاعلانات المحلية عن البضائع وهناك طرق اخرى غيرها ولكنها اقل منها اهمية وهي المجلات والاعلانات على الجدران واللوحات الملونة « ارمات » والصور المتحركة والارمات الكهربائية واكثر البضائع التي يعلن عنها هي البضائع الاجنبية ونفقات الاعلان تدفعها غالبا المحلات الاجنبية التي تصدر تلك البضائع . واما المصنوعات المحلية فقلما يعلن عنها لانها لم تصنع نماذج معينة وليس لها علامة تجارية فارقة تعلن بها . والاعلانات عن المصنوعات الاجنبية ترمي للتشويق عن طريق العقل والمنطق . واما الاعلانات عن المصنوعات الوطنية فعن طريق العواطف وشعارها . « اشتر البضائع الوطنية » .

عن (النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان)

اخبار فلسطين

راس المال الذي يجلبه المهاجرون

من تقرير دائرة المهاجرة والسفر لسنة ١٩٣٤

حسب الاحصاء الرسمي الذي جرى في سنة ١٩٣١ بفلسطين بلغ عدد اليهود ١٧٥،٠٠٠ نسمة اي ما يعادل ١٧ بالمئة من مجموع السكان وقد كان يومئذ ١،٠٣٦،٠٠٠ نسمة.

ولا نخطيء اذا خمنا عدد اليهود في اول سنة ١٩٣٥ بفلسطين ٢٨٣،٠٠٠ اي بنسبة ٢٣ بالمئة من عدد السكان. وهذا التخمين مبني على عدد المواليد والوفيات، ثم على عدد القادمين الى البلاد والنازحين منها. ولا يدخل في هذا الحساب الذين دخلوا البلاد خلسة لان عددهم مجهول طبعا.

وقد دخل فلسطين من المهاجرين في خلال سنة ١٩٣٤ ٤٤،١٤٣ نسمة. ومن هؤلاء ٥١٩٣ شخصاً يستدل من الشهادة المالية التي يحملونها ان الواحد منهم يملك الف جنيه اومايزيد ومنهم ٣٩ شخصاً لا يقل راس مال الواحد عن ٥٠٠ جنيه، ومنهم ٣٣٧ شخصاً، راس المال الواحد منهم دون ٢٥٠ حنيها. وبين هؤلاء المهاجرين ١٣٥ لكل منهم دخل شهرى من الخارج لا يقل عن ٤ جنيهات شهرياً. وباقي المهاجرين منهم ما هو تابع في معيشته لاحد هؤلاء، ومنهم من يتمتع بمؤهلات تبيح له الدخول وان لم يكن ذا راس مال على موجب احكام نظام المهاجرة.

على ان راس المال الذي يملكه المهاجر لا يعرف مقداره كله. ولا يمكن الوقوف، من البنوك بفلسطين، على المقدار المودع فيها لحساب المهاجر. فجانب منه يبقى في الخارج وجانب يستثمر عند الوصول. وجانب آخر لا تراه المصارف اصلا.

وحصل في سنة ١٩٣٤ اتفاق بين شركة «هاعبره» الالمانية اليهودية بفلسطين، وحكومة المانيا امكن بموجبه استبدال الاموال التي يرغب المهاجر اليهودي الالماني في نقلها لفلسين، لبضائع المانية وقد بلغت قيمة ما دخل فلسطين من البضائع الالمانية حتى اليوم من هذا الباب ١٠،٥٠٠،٠٠٠ مارك

ودائع وهمية: نظراً للقيود الموضوعة على اخراج راس المال في بعض البلدان، ورغبة في وضع حد لما هو جار من حصول اشخاص على ترخيص لدخول فلسطين ولا يملك الواحد منهم الف جنيه فعلا حسب احكام النظام، لم تمنح الادارة رخصاً لطالبي المهاجرة من صنف ١ في خلال سنة ١٩٣٣ وقسم من سنة ١٩٣٤. الا بعد تحويل المبلغ الى احد المصارف المعروفة بفلسطين. ومع هذا فقد ثبت في حوادث كثيرة ان المال المحول لاحد المصارف لم يكن ملك المهاجر، وقبضت الحكومة على اشخاص كثيرين من المهاجرين الذين دخلوا فلسطين كسياح، على هذه الصورة، وحكمت عليهم. وقد رات الحكومة اخيراً، منعا لوقوع احتيالات في المستقبل من هذا النوع، ان تعهد الى قناصل حكومة جلالته في الخارج بالتثبت من حيازة طالب المهاجرة على المبلغ المطلوب قبل الترخيص له بالسفر.

القطر المصري

زراعة الأشجار الحمضية في مصر

خلاصة أراء الخبير الفني الامريكي

انتهى الاستاذ روبرت هوجسون خبير الموالح واستاذ علم الفواكه الاستوائية بجامعة كاليفورنيا من دراسة مسألة زراعة الموالح في مصر وتجارتها ووضع تقريرا ضمنه ملاحظاته ومقترحاته، ثم رفعه الى صاحبي المعالي وزير الزراعة والتجارة.

وقد القى جنابه امس محاضرة بسراي الجمعية الزراعية الملكية اتى فيها على خلاصة تقريره السالف الذكر. وفيما يلي خلاصة موجزة للمحاضرة:

المستقبل الاقتصادي للاثمار الحمضية:

بدا الاستاذ بتحليل الموقف التجاري للممالك المنتجة للاثمار

الحمضية في حوض البحر الابيض المتوسط كاسبانيا وفلسطين وايطاليا والجزائر ومقارنة ظروفها بظروف البلاد المصرية التي ستدخل معها في ميدان تنافس شديد في اسواق اوربا وانتهى الى النتيجة الاتية :

« ان مصر يمكنها ان تنشىء تجارة حمضيات للتصدير الخارجي فتزاحم في الاسواق ببضاعة لها صفات مقبولة ، واذا لم تكن ممتازة فان لها الى جانب ذلك فوائد اخرى ، هي ان في وسع مصر عرضها بتكاليف اقل من تكاليف منافسيها ويمكن لليوسفي المصري ان ياخذ مكانا ممتازا في الاسواق اسرع من البرتقال المصري لانه يفوق في صفاته اليوسفي الاسباني والايطالى ويعتقد انه يفوق اليوسفي البلدي الذي تصدره بلاد الجزائر . غير ان من المشكوك فيه ان تكون الارباح التي تعود من اليوسفي اكبر من الارباح التي تعود من البرتقال

المسائل التي تواجه زراعة الحمضيات :

وتكلم عن الانتاج فقال ان انتخاب الارض الموافقة لزراعة الحمضيات له اهمية خاصة فهناك اخطاء خطيرة لاحظها ، منها وجود مزروعات في اراض ثقيلة جدا لا تنجح فيها لان صرفها صعب ومرتفع النفقات فيها . واشار بتخصيص الاراضي الصفراء الخفيفة المرتفعة لزراعة الحمضيات . وقال ان الاراضي الرملية الخفيفة توثر في لون الثمار . و بصفاتها وبخاصة اليوسفي في السنوات الاولى وتجعلها اقل صلاحية للتصدير . ثم نصح بعدم التوسيع في زراعة البرتقال ابو « سرة » في مصر لقلة محصوله وتعرضه لتساقط الثمار . وقال ان اليافاوي قد نجح وامتدح البرتقال البلدي واليوسفي البلدي .

وقال ان من المفيد في حل جميع المشاكل الخاصة بالانتاج ، الاتصال بالاخصائيين في مسائل البساتين والوقوف على نتائج ابحاثهم ، وليس هناك عمل تقوم به الحكومة لمساعدة تصدير الاثمار افضل من ان تشجع ابحاث البساتين ، فقد تعلمت ذلك بلاد اخرى بالتجربة بعد المصائب التي حلت بالمزارعين .

تركيز الزراعة :

ثم قال انه قد يكون من المرغوب فيه جدا تركيز بساتين التصدير في مناطق معينة ، وهي رغبة اظهرها رجال وزارة التجارة والصناعة . واقترح على الحكومة تاليف لجنة من الفنيين والمصدرين والمزارعين لدراسة هذه المسالة من جميع نواحيها بحيث يتناول عمل هذه اللجنة ما يأتي :

« تعيين مناطق الانتاج الحالية لليوسفي الصالح للتصدير وتقدير مساحاتها ، وترتيب البساتين الموجودة ضمن هذه المناطق حسب موافقتها للوائح التي تضعها الحكومة لتحديد صفات الفواكه المصدرة وتعيين البساتين التي تؤخذ منها ثمار التصدير كل عام .

اما البساتين الخارجية عن مناطق التصدير فتؤخذ ثمارها بترخيص خاص فاذا ما انحصرت بساتين التصدير في مناطق خاصة ازداد الاقبال على الزراعة في هذه المناطق فيتم التركيز . ومما يساعد على هذا التركيز ارتفاع اسعار المحصول المصدر واستمرار اعانة التصدير والتفتيش على بساتين التصدير .

وتكلم بعد ذلك عن ضمان وصول الفاكهة الى الاسواق في حالة جيدة وضمان توحيد الدرجات ، ثم ضمان الرواج ببذل الدعاية في الاسواق وذكر ان النجاح يتوقف على تعيين مندوبين تجاريين ذوي خبرة ونفوذ وعملاء معروفين يصرفون البضائع بنشاط وهمة .

الاحتمالات الاقتصادية :

ثم ختم كلامه بقوله ان هناك ما يرجح نجاح مصر في ايجاد تجارة تصدير للبرتقال واليوسفي ، على رغم ما ينتظر ان تلاقيه في الاسواق من منافسة . لان مصر يمكنها ان تنتج فاكهة متفوقة في الطعم والشكل بتكاليف بسيطة وترسلها الى الاسواق بمصروفات اقل من منافسيها .

وهو يرى ان في الوسع اطالة موسم التصدير اذا غرست الفواكه في الوجه القبلي وازدادت زراعة البرتقال الصيفي المعروف ببرتقال (بلنسية) .

زيادة راس مال

بنك التسليف الزراعي

منذ ان اذيع قرار الحكومة بشأن زيادة راس مال بنك

التسليف الزراعي مليونا من الجنيهات والدوائر المالية تترقب ساعة تنفيذ هذا القرار وتتشوق الى معرفة بعض المسائل التي تتصل بالتنفيذ وكان اهم مايشغل بال هذه الدوائر هو : —

هل تجعل الحكومة زيادة رأس مال البنك اسهما او سندات وهل يكون سعر الاسهم هو سعر التأسيس او سعر القيمة الحاضرة للاسهم في الاسواق المالية وقد وقفت الاهرام على البيانات الاتية :

اسهم لاسندات:

ان من المتفق عليه بين وزارة المالية وبين ادارة البنك ان تكون زيادة راس المال باصدار اسهم لا سندات

سعر الاصدار

اما سعر الاسهم عند الاصدار فانه سيكون بحسب القيمة الفعلية في الاسواق المالية لاسهم البنك عند الاصدار . وهذا واضح جدا اذ انه لو جعل بحسب سعر التأسيس لكان في ذلك خطأ مالي لايخفى فان معنى ذلك ان الحكومة والبنك يضعان في يد المشتركين الجديدين مبلغا من المال لايستهان به من غير ادنى تعب او نصب وهو مبلغ الفرق بين قيمة التأسيس وهي اربعة جنيهات للسهم وبين القيمة الحاضرة وهي خمسة جنيهات تقريباً .

استثمار مالي في الدرجة الاولى :

ومهما يكن من شيء فان مرتبة هذه الاسهم تعد من حيث الاستثمار المالي في الدرجة الاولى اذ ان الحكومة تضمن للمشتركين ربحا قدره ٥ في المائة من القيمة الاصلية فهي من هذه الناحية — اي ناحية الضمان — تأتي بعد سندات دين الحكومة مباشرة غير انها تزيد عنها فيما تعطيه من الربح

احتياطي البنك :

وسيضم الفرق بين قيمة الاسهم الجديدة الاسمية وبين قيمة التأسيس الى احتياطي البنك ويبلغ هذا الفرق بحسب السعر الحاضر حوالي ٢٥٠،٠٠٠ جنيه .

اهتمام وزير المالية بهذا الموضوع :

وقد علمنا ان صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية مهتم بهذا الموضوع اهتماما شديدا وانه لن يمضى غير قليل من الوقت حتى يشرع معاليه في تنفيذه ، وينتظر ان لا تستغرق التدابير التي ستتخذ في سبيل التنفيذ اكثر من اسبوعين .

وقد كتبت وزارة المالية أخيراً الى حضرة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف تطلب اليه ان يدعو مجلس الادارة كي ينظر في هذا الموضوع وسيجتمع هذا المجلس في الاسبوع المقبل .

وظاهر ان الحكومة الحاضرة ارادت من زيادة راس مال البنك مليونا من الجنيهات الرجوع بالبنك الى المشروع الذي كان قد وضع في عهد الوزارة النحاسية سنة ١٩٣٠ من جعل رأس ماله مليونين من الجنيهات .

وكان ذلك المشروع قائما على ان تشترك الحكومة بنصف راس المال ويطرح النصف الثاني للاكتتاب العام ولكن هذا المشروع عدل الى النظام الذي صدر عليه وهو ، يقضي باشتراك الحكومة فيه بنصف راس المال واشتراك البنوك بالنصف الثاني .

وقد ارادت الوزارة الحاضرة من طرح الاسهم الجديدة للاكتتاب العام تمكين المولين المصريين من استثمار اموالهم في هذا البنك تعويضا لهم عما فاتهم من ذلك عند انشاء هذه المؤسسة القومية النافعة .

مطارات فلسطين

بعثت حكومة فلسطين الى مصلحة الطيران المدني بوزارة المواصلات ببيان شامل لجميع المطارات الواقعة في بلاد فلسطين واماكنها ومبلغ استعداد كل منها وذلك حتى تستطيع الطائرات المصرية ان تهتدي الى اماكن هذه المطارات عند مرورها بفلسطين ورغبتها في الهبوط فيها .

الى حضرات المشتركين

ترجو الادارة ممن يغير عنوانه ان يعلمها بذلك حفظا لانتظام ورود الاعداد اليه في اوقاتها.

سورية

تعديل الرسوم الجمركية

اصدر المفوض السامي قراراً رقم (٢٩٢) عدل بموجبه بعض الرسوم الجمركية على الصورة التالية :

اولا — الزيت النباتي (وقد كان بعضه معفى من الرسوم الجمركية فجمع كله ضمن التعريفة رقم ٣١٥) حدد بـ ٢٥ بالمئة في التعريفة العادية و ٥٠ بالمئة في التعريفة الكبرى .

ثانياً — الاقمشة بالثوب المصنوعة من الحرير الاصطناعي والطبيعي رفع الرسم الجمركي عنها من ٢٥ الى ٥٠ بالمئة في التعريفة العادية و١٠٠ في التعريفة الكبرى وسجلت في التعريفة تحت رقمي : ٥٨٠ و ٥٨١ .

ثالثاً — قساطل الفخار من عموم الاجناس للمئة كيلو ٦٥ غ . س . ل بالتعريفة العادية و ١٣٠ بالتعريفة الكبرى وسجلت تحت رقم ٦٤٨ .

رابعاً — السكاكين الغير العائدة الى المائدة والملاعق والشوكات المسجلة في التعريفة تحت رقمي ٨٠٢ و ٨٠٩ المصنوعة من معدن عمومي ٢٥ بالمئة في التعريفة العادية و ٥٠ بالمئة في التعريفة الكبرى .

والمصنوعة من معدن عمومي ومذهبة ومفضضة او (بلاكي) الكيلو الصافي ٨٦ غ . في التعريفة العادية و ١٧٢ غ . في التعريفة الكبرى .

خامساً — مواد لاجل المائدة ولوازم الزينة الداخلية من معدن عمومي ٢٥ بالمئة في التعريفة العادية و٥٠ بالمئة في التعريفة الكبرى .

والمصنوعة من معدن عمومي ومذهبة أو مفضضة او (بلاكي) الكيلو الصافي ٦٩ في التعريفة العادية و١٣٨ غ . في التعريفة الكبرى .

سادساً — مواد كهربائية ، مصابيح ، ثريات ومشتقاتها المسجلة في التعريفة تحت رقم ٨١٢ المصنوعة من معدن عمومي ٢٥ بالمئة في التعريفة العادية و٥٠ بالمئة في التعريفة الكبرى

والمذهبة او المفضضة او الملبسة (بلاكي) الكيلو الصافي ٦٩ في التعريفة العادية و١٣٨ في التعريفة الكبرى

سابعاً — اوائل تدفئة ، تبريد ، اوائل المصبنة ، معاصر الزيت ، البيرة ، النبيذ ، الدقيق ، العجين ، (باتيسري) ، قطع لصناعة مواد القناني ومشتقاتها المسجلة في التعريفة تحت الارقام ٨٣٨ و ٨٥٠ و ٨٥٨ و ٨٧٠ و ٨٢٣ تدفع ٢/١ ٧ في التعريفة العاديه و٢٥ في المئة بالتعريفة الكبرى

« ارباح » الحكومات السورية
من تخفيض سعر الفرنك

ذكرت جريدة صوت الاحرار الغراء .

ان المخابرات بين الحكومتين اللبنانية والسورية وبين المصرف السوري اللبناني تجري حول الفرق الناتج عن تخفيض سعر الفرنك الذي حصل عليه البنك من جراء النقد الذهبي الموجود في صندوقه .

وهذه المخابرات التي شرع فيها منذ شهر لا تزال جارية ومن المنتظر ان يتوصلوا الى حل لها في القريب العاجل .

ففي صندوق البنك السوري اللبناني مبلغ يقدر بمئةوستين الف ليرة ذهباً ، وهذا المبلغ اصبح يساوي بعد سقوط الفرنك اضعاف ما كان يساويه في الماضي ، ومن حق الحكومات الاستيلاء على الفرق ما دام المصرف مصرف اصدار رسمياً والسبائك الذهبية تعود الى الحكومات المحلية لا الى الشركة القائمة على المصرف .

ويقال ان هذا الفرق لا يقل عن نصف مليون ليرة سورية لبنانية توزع على سوريا ولبنان بالنسبة بعد الاتفاق على الحل النهائي .

هذا من جهة النقد الذهب الموجود في صناديق البنك ، اما الفرق الناتج عن الاوراق النقدية المتداولة بين الايدي ومقدارها ستة عشر مليونا من الليرات ، والبالغ فرقها خمسة ملايين ليرة ، فهو يعود الى صندوق الدولة الفرنسية من اصل الستة عشر ملياراً التي ربحتها حكومة فرنسا بسبب تخفيض الفرنك

العالم

المحصول العالمي للاثمار الحمضية :

جاء في مجلة « كليفورنيا ستروغراف » الامركية ان محصول الاثمار الحمضية في العالم يبلغ في عام (١٩٣٥ — ١٩٣٦) ١٨٠،٠٠٠،٠٠٠ صندوق يصدر منها نحو ٢٥ ٪ فقط وهاك جدولا يبين البلدان والكميات التي تنتجها :

البلدان	الصناديق
الولايات المتحدة	٥٦،٨٥٢،٠٠٠
اسبانيا	٢٧،٠٠٠،٠٠٠
ايطاليا	٧،٥٠٠،٠٠٠
الصين	١٥،٠٠٠،٠٠٠
اليابان	١٣،٠٠٠،٠٠٠
فلسطين	٨،٥٠٠،٠٠٠
البرازيل	١٥،٠٠٠،٠٠٠
افريقيا الجنوبية	٣،٢٠٠،٠٠٠

البلدان	الصناديق
المكسيك	٣،٠٠٠،٠٠٠
استراليا	٣،٠٠٠،٠٠٠
الجزائر	٢،٥٠٠،٠٠٠
اوراغواى	٣،٠٠٠،٠٠٠
اليونان	٧،٢٠٠،٠٠٠
روديسيا الجنوبية	١٧٠،٠٠٠
موزمبيق	١٥٠،٠٠٠
الفلبين	٣٥٠،٠٠٠
تونس	١٠٠،٠٠٠
رودس والجزائر الاخرى	٣٠،٠٠٠
فرنسا	٤٠،٠٠٠
مصر	٩٠٠،٠٠٠
قبرص	٣٠٠،٠٠٠
بورتوريكو	١،٠٠٠،٠٠٠
كوبا	٢،٠٠٠،٠٠٠
جمايكا	٤٠٠،٠٠٠
الارجنتين	٧٠٠،٠٠٠
دومنيك	١٠،٠٠٠
هندوراس البريطانية	٢،٠٠٠
باراغواي	٣،٠٠٠،٠٠٠
سوريا	١،٠٠٠،٠٠٠
بلدان اخرى	١٢،٠٩٦،٠٠٠
المجموع	١٨٠،٠٠٠،٠٠٠

وللبرتقال موسمان : شتوي وصيفي . فالشتوي يمتد من نوفمبر الى ابريل ، والصيفى من مايو الى آخر شهر اكتوبر . وثلثا المحصول العالمي يقع في الموسم الشتوي ، ويزرع غالباً في نصف الكرة الشمالي . والباقي موطنه نصف الكرة الجنوبي . وتقول المجلة التي لخصنا عنها هذه المعلومات ان زيادة الانتاج العالمي مستمرة فاذا بقيت النسبة على هذا المنوال بلغ المحصول بعد ١٠ سنوات نحو ٢٤٠،٠٠٠،٠٠٠ صندوق من مختلف الاثمار . وان المصدر منه كان في السنوات الاخيرة نحو ٤٦،٠٠٠،٠٠٠ صندوق وربما بلغ ٦٠ او ٧٠ مليوناً في السنوات العشر القادمة

ويقدر المحصول الصيفي بنحو ٥٥،٠٠٠،٠٠٠ صندوق يصدر منها ١٤،٠٠٠،٠٠٠ صندوق فقط .

مواد تعبئة البرتقال والرسوم الجمركية :

علمت (هدار) ان الحكومة قررت الا تخفض الرسوم الجمركية عن الخشب المستورد لصنع صناديق البرتقال ولكنها عزمت على اعادة جزء كبير من هذه الرسوم الى التجار الذين يشحنونها كل بحسب عدد ما شحن ، وانها لا تستبقي من هذه الرسوم الا القليل مما يعوض عليها نفقاتها . وبما ان ورق اللف معفى من الرسوم وان مسألة الورق قد حلت فان الجريدة المذكورة تأمل ان تعفى المسامير والاطواق وبذلك تكون الحكومة قد ساعدت تجارة الحمضيات وشجعتها .

البرتقال الاسباني :

لا تزال الاخبار عن برتقال اسبانيا وتصديره قليلة وغامضة مع ان محصول هذا العام لا بأس به . وآخر ما وصلنا عنه ان باخرة واحدة تحمل ٢٣،٥٠٠ صندوق شحنت الى لندن وان اخرى تحمل ١٥،٠٠٠ صندوق شحنت الى بلجيكا وان ثالثة محمولها ١٨،٠٠٠ صندوق تتجه نحو ليفربول . وهذه الكمية قليلة لا تكاد تحدث اثراً ما في الاسواق . ويقال ان الحكومة الاسبانية وضعت يدهـا على جميع مواد التعبئة ، وان اصحاب مزارع البرتقال قد تفرقوا شذر مذر فمات اكثرهم وهرب الباقون . وان البواخر الاجنبية تخشى ان يعتدي عليها الثوار حرقاً او اغراقاً ولذلك اصبحت لا تغامر في الملاحة على الشواطىء الاسبانية . هذا عدا العقبات الشديدة الناتجة عن سياسة المحاصة التي كانت تسود التجارة بين انكلترا واسبانيا .

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published every Wednesday by Arab Publications Co. Ltd. at Connaught House, Jerusalem. P. O. B. 268. Phone 295. Treats the commercial, Financial, Industrial & Agricultural affairs of Egypt, Palestine, Transjordan, Syria, Lebanon, Iraq & the Arab Peninsula. Editors: F. S. SABA, B. Com., F C.R.A., F. R. Econ S., A. I. Arb (Responsible Editor); ADEL JABRE, Economist. Manager: T. FARAH. Advertising Manager: M. Y. HUSSEINI. Subscription Rates per annum: In Palestine and Transjordan L.P. 1; In other countries £ 1—4—0. Advertising Rates supplied on request.

